الفترة السابقة . وبالتالي فان الاطروحات السياسية التي عرفها القطاع خلال هذه الفترة قد بقيت في أطار مفاهيم مرحلـــة المد الوحدوي وعلى الارضية الناصرية ، مع تزايد مضطرد في الاحساس بأهمية دور الفلسطينيين في تحمل مسؤولية قضيتهم ، وبهذا كانت تلتقي غزة مع ما كان يجري في بقية تجمعات الشعب الفلسطيني في أماكن تواجده المختلفة .

وقبل استعراض ملامح هذه المرحلة ، لا بد من الاشارة الى خصوصية اخرى لقطاع غزة ، الا وهي محدودية اندماجه بالقضايا والهموم العربيـة . فقطاع غزة بحكم موقعه الجغرافي ككيان اداري ، لم يؤد الى تمازج مواطنيه مع مواطني بلدان اخرى ، كما هو الامر بالنسبة لفلسطينيـي الاردن ولبنان وسوريا ، الذين بحكم ذلك التمازج كانوا في صميم المشكلات والقضايا اليومية العربية ، لبنانية ، او سورية ، او اردنية ، وتستغرق تلك المشكلات جـزءا لا بأس به من طاقاتهم وقدراتهم . وعلى العكس من ذلك فقد بقـي القطاع ، وعلى الرغم من اهتماماته العربية بشكل عام ، اكثر التصاقا بالقضايـا الفلسطينية ، ولم يكن له من اهتمام بغيرها بحكم الظرف الموضوعي الـذي عاشه . واذا كانت القضايا القومية قضايا « مناسبات كبيرة » ، بالنسبة اليه، فان القضايا والهموم الفلسطينية، كانت قضاياه اليومية ولا يستطيع الخروج عن طوقها ، التي يعززها كون نحو ثلثي السكان من اللاجئين ، غالبيتهـم الساحقة في المخيمات ، وهؤلاء أكثر التصاقا بالقضية الفلسطينية ، والتي هي قضية يومية يغذيها الوضع المعيشي ، السكن ، الخ ، لدرجة ان احساسهم بفلسطينيتهم كان يرتبط باحساسهم بالبؤس الذي يحيط بهم . وفي مراحل لاحقة، وعلى الرغم من النمو الاقتصادي الذي شهده القطاع ، فان اوضاعه ، وبالتالي اوضاع غالبية السكان ، كانت دون مستوى وضع اللاجئين في المناطـق الاخرى . ولا يمكن التقليل مـن اثر تردي الاوضاع الاقتصادية في تغذية الاحساس بالوطنية ، وفي مرحلة لاحقة الاحساس بالكيانية الفلسطينية كشكل من اشكال الحرص على القضية الفلسطينية ، ووسيلة للعمل على استرداد الوطن المغتصب .

اعلان النظـام الدستوري الجديـد

وفي هذا الظرف بالذات ، وقبل مرور حوالي ستة شهور علـى انفصال سوريا عن مصر ، وبالتحديد في ٥ آذار ١٩٦٢ ، صدر نظام دستوري جديد لقطاع غزة (١٤) ، يعتبر صدوره حدثا بالغ الاهمية في تاريخ القطاع . فطيلة الفترة بين (١٩٤٩ ـ ١٩٦٢) كانت الادارة المصرية تعامل قطاع غزة بوصفـه